

AL- TAALEEL DUE TO IKHTILAF ACCORDING TO IMAM TEBRANI
PRACTICAL STUDY

التعليل بالاختلاف عند الإمام الطبراني "دراسة تطبيقية"

Fazal Kareem, Research Scholar, Department of Hadith and its sciences, IIUI.

Abdelhamid Kharroub, Associate Professor, Head of Dawah and Islamic culture department, IIUI.

ABSTRACT: The study of the Sunnah is better among the all studies, pure and full of rewards, this knowledge explains us the aim of Almighty Allah which is revealed in Quran. In the knowledge of Hadith, the (illalul hadith) knowledge is beneficial, essential and more necessary than others. Because one of the condition of correction (sehat) of Hadith is that there should not be the reason (علة, the hidden cause which effect the correction of hadith). Khateeb Baghdadi says: "illalul hadith is one of the most important kind of knowledge of Hadiths". Because of significance and high rewards of this knowledge the scholars have concentrated and they have written books on it. One of these scholars is Imam Sulaiman bin Ahmad al Tebrani the author of the (Almoajam ul Aowsat) in which he has narrated from his teachers and collected the stranger and curious (ajaib and gharaib) hadith. In this book almost all the hadith are "ghareeb"¹, Tebrani considered all the hadith maaylol (معلول) either because of tafarrood² or because of dispute(Ekhtilaf). Dispute (Ekhtilaf) have a strong relationship with the knowledge of illal, and it is considered as the fundamental in the weakness of hadith and it is explained clearly in the essay. Our topic of discussion is: that which curriculum did Tebrani has used for considering the hadith maaylol according to dispute(ekhtilaf) among the narrators. And we will present the practical examples for this.

KEYWORDS: Illalul hadith, Imam Tibrani, Almoajam ul Aowsat, Ekhtilaf.

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه وسلم. قال الله عز وجل: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (3) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ (4)﴾³. وقال ﷺ: "حدثوا عني ولا تكذبوا علي، ومن كذب علي متعمداً فقد تبنوا مقعده من النار"⁴.

أما بعد: فإن علوم السنة النبوية من أجل العلوم قدراً، وأعظمها شرفاً وذكرًا، وأكثرها ثواباً وأجرًا. وأجل علومها فائدة ونفعاً علم (علل الحديث)، لأن من شروط صحة الحديث انتفاء علله القادحة فيه. قال الخطيب البغدادي: "معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث"⁵. وقد ذكر الحاكم النيسابوري: أن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم وقال: "معرفة علل الحديث، وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل"⁶. ولأهمية هذا العلم وعظيم فائدته اهتم العلماء بالتصانيف فيه فمنهم من صنف في جميع أنواع العلل ومنهم من خص بالتصنيف نوعاً خاصاً من العلل. ومن هؤلاء العلماء سليمان بن أحمد الطبراني الذي ألف كتاباً كبيراً وجمع فيه عن كل شيخ بما له من الغرائب والعجائب، وأعل الأحاديث بالاختلاف، والاختلاف له صلة قوية بعلم العلل، وهو الأصل في التعليل

كما سنبينه في الكلام عليه. وموضوع بحثنا هذا هو التعليل بالاختلاف عند الإمام الطبراني "دراسة تطبيقية" — وقسمت البحث إلى مقدمة ومبحثين؛ وكل مبحث فيه مطالب:

المبحث الأول: التعريف بالإمام الطبراني وكتابه المعجم الأوسط؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالإمام الطبراني.

المطلب الثاني: التعريف بالمعجم الأوسط.

المبحث الثاني: تعريف الاختلاف وأنواعه والفرق بينه وبين الاضطراب والأمثلة التطبيقية؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الاختلاف وأنواعه والفرق بينه وبين الاضطراب.

المطلب الثاني: الأمثلة التطبيقية للتعليل بالاختلاف عند الإمام الطبراني.

والخاتمة.

فأقول وبالله التوفيق.

المبحث الأول: التعريف بالإمام الطبراني وكتابه المعجم الأوسط

المطلب الأول: التعريف بالإمام الطبراني:

اسمه ونسبه: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللحمي، أبو القاسم الطبراني، من أهل طبرية.⁷

مولده: قال أبو نعيم الأصبهاني: "مولده سنة ستين ومائتين."⁸ وقال أبو الحسين: "مولده بعكا، سنة ستين ومائتين."⁹

شيوخه: أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو، وأحمد بن المعلى، وأحمد بن أنس بن مالك، وأحمد بن مسعود الخياط،

ويحيى بن أيوب العلاف، وأحمد بن رشدن، وأحمد بن إسحاق بن نبيط بن شريط، وإسحاق بن إبراهيم الدبري،

والحسن بن سهل الخوز وغيرهم.¹⁰ قال ابن خلكان: "وعدد شيوخه ألف شيخ."¹¹

تلامذته: روى عنه أبو نعيم الحافظ، وأبو الحسن أحمد بن محمد بن الحسين بن فادشاه، وأبو بكر محمد بن عبد الله

بن ريدة.¹² وأبو خليفة الفضل بن الحباب، وعبدان، وجعفر الفريابي، وأبو عبد الله بن منده الحافظ الأصبهاني،¹³

وغيرهم.

رحلاته: ذكر الخطيب البغدادي في تاريخه أنه رحل إلى مصر، والحجاز، واليمن، والعراق، وبيت المقدس، وسكن

أصبهان إلى حين وفاته.¹⁴ وقال ابن خلكان: "رحل في طلب الحديث من الشام إلى العراق، والحجاز واليمن،

ومصر وبلاد الجزيرة الفراتية، وأقام في الرحلة ثلاث وثلاثين سنة."¹⁵

ثناء العلماء عليه: قال الخطيب البغدادي: — "قال أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الرحمن: سليمان بن أحمد الطبراني

أشهر من يدل على فضله وعلمه، حدث بأصبهان ستين سنة. فسمع منه الآباء ثم الأبناء ثم الأسباط حتى لحقوا

بالأجداد؛ وكان واسع العلم، كثير التصانيف. وقيل: ذهبت عيناه في آخر أيامه. فكان يقول: الزنادقة سحروني.

— قال يحيى بن عبد الوهاب بن مندة: رأيت بخط أبي بكر محمد بن ريدة مكتوبا قال الصاحب إسماعيل بن عباد:

قد وجدنا في معجم الطبراني ما فقدنا في سائر البلدان

بأسانيد ليس فيها سناد ومتون إذا وردن متان".¹⁶

- وقال أبو الحسين بن أبي يعلى: "كان أحد الأئمة والحفاظ في علم الحديث، وله تصانيف مذكورة، وآثار مشهورة..."¹⁷.

له مؤلفات كثيرة منها:

1- المعاجم الثلاثة:

أ: المعجم الكبير، حققه حمدي بن عبد المجيد السلفي، ونشره مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.

ب: المعجم الأوسط، حققه طارق بن عوض الله، وعبد المحسن بن إبراهيم، ونشره دار الحرمين بالقاهرة.

ج: المعجم الصغير، حققه محمد شكور محمود الحاج، ونشره المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت.

2- كتاب "الدعاء"، حققه مصطفى عبد القادر عطا، ونشره دار الكتب العلمية - بيروت.

3- مسند الشاميين، حققه حمدي بن عبد المجيد السلفي، ونشره مؤسسة الرسالة - بيروت.

4- مكارم الأخلاق، كتب هوامشه أحمد شمس الدين، ونشره دار الكتب العلمية - بيروت.

5- فضل الرمي وتعليمه، حققه د. محمد بن حسن الغماري، ونشره مكتبة الملك فهد الوطنية.¹⁸

وفاته: توفي في ذي القعدة لليلتين بقيتا منه سنة ستين وثلاثمائة.¹⁹

المطلب الثاني: التعريف بالمعجم الأوسط

اسم الكتاب: كما ذكره العلماء "المعجم الأوسط"²⁰.

موضوع الكتاب: موضوع الكتاب هو جمع الأحاديث الغرائب والفرائد، فالكتاب يعد مصدرا أساسيا لعلل الحديث، فيبين المؤلف وجه الغرابة في الحديث، وموضوع التفرد أو المخالفة فيه. يروي الطبراني في معجمه الأوسط كل المرويات التي سمعها لكل شيخ من شيوخه من الغرائب والفرائد. يقول الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام الطبراني: "يأتي فيه عن كل شيخ بما له من الغرائب والعجائب، فهو نظير كتاب الأفراد للدارقطني، بين فيه فضيلته وسعة روايته، وكان يقول: هذا الكتاب روعي، فإنه تعب عليه، وفيه كل نفيس وعزيز ومنكر"²¹.

ميزات المعجم الأوسط: الكتاب يتميز بالميزات التالية: أولا: أن الكتاب فريد في نوعه، فقد جمع فيه مؤلفه الآلاف من الأحاديث الغريبة والأفراد، فلا يوجد كتاب آخر مثله، في موضوعه، وهذا في الحقيقة عمل قوي وممتاز، وجهد كبير. ثانيا: أن الإمام الطبراني تكلم في أحاديث كثيرة، بمعنى أنه ذكر العلة التي هي موجودة في الحديث، ومع أن هذا العمل لم يتفرد به هو، لكنه لم يفعله أحد من العلماء بهذه الضخامة، فكثيرا ما وجدت فيه أحاديث أعلاها الإمام الطبراني، ثم رجعت إلى الكتب الحديثية الأخرى التي تتحدث عن علل الأحاديث، فلم أجد فيها أحاديث المعجم الأوسط إلا القليل منها. يذكر غرابة الحديث وموضع التفرد أو المخالفة فيه، فالكتاب يعد مصدرا أساسيا في علل

الحديث. ثالثاً: الأحاديث التي كررها، لم يكررها دون فائدة علمية، فنجد أنه يخرج حديثاً ويشير إلى علة فيه في مكان، ثم يكررها في مكان آخر، ويشير إلى علة أخرى فيه.

المبحث الثاني: تعريف الاختلاف وأنواعه والفرق بينه وبين الاضطراب والأمثلة التطبيقية

المطلب الأول: تعريف الاختلاف وأنواعه والفرق بينه وبين الاضطراب:

أولاً: تعريف الاختلاف لغة: الاختلاف على وزن افتعال، مصدر اختلف وهو ضد اتفق، يقال: "تخالف القوم واختلفوا، إذا ذهب كل واحد منهم إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر". ويقال: "تخالف الأمران واختلفا، إذا لم يتفقا. وكل ما لم يتساو، فقد تخالف واختلف". ومنه قولهم: اختلف الناس في كذا، والناس خلفه أي مختلفون؛ لأن كل واحد منهم ينحي قول صاحبه، ويقيم نفسه مقام الذي نحوه.²² ومنه حديث النبي ﷺ: "استووا، ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم".²³ قال الزبيدي²⁴ في معنى هذا الحديث بعد سياقه: "أي: إذا تقدم بعضهم على بعض في الصفوف تأثرت قلوبهم، ونشأ بينهم اختلاف في الألفة والمودة".²⁵ **اصطلاحاً:** لم أجد للاختلاف تعريفاً محدداً عند العلماء، إلا عند الدكتور ماهر ياسين فحل في كتابه "أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء"، قال: "يمكنني أن أعرفه بأنه: ما اختلف الرواة فيه سنداً أو متناً".²⁶ وأشار الدكتور إلى أنه لم يجد له تعريفاً عند العلماء السابقين، والحقيقة أن التعريف لبعض أقسام الاختلاف موجود عند علماء الحديث، فعرفوا مثلاً الشاذ، وعرفوا المحفوظ، وعرفوا المزيد في متصل الأسانيد وغيرها، وأشاروا نوعاً ما إلى تعريف الاختلاف، وهو كما قاله الدكتور فحل: "ما يختلف فيه الرواة سنداً أو متناً".

شرح التعريف: ويمكن شرح التعريف في أن الرواة في بعض الأحاديث يختلفون فيما بينهم في عدة أنواع، فعلى سبيل المثال، يروي أحدهم الحديث مرسلًا، ويخالفه غيره فيرويه موصولًا، أو يروي أحد الرواة الحديث موقوفاً ويخالفه غيره فيرويه مرفوعاً، أو يزيد أحد الرواة راوياً في الإسناد، ويخالفه غيره فيحذفه، وهكذا يروي بعض الرواة حديثاً بألفاظ معينة، لكن يخالفهم غيرهم فيزيد بعض الألفاظ أو ينقص، فكل هذه تأتي تحت موضوع الاختلاف في علوم الحديث، ومن هنا نتطرق إلى أنواع الاختلاف.

ثانياً: أنواع الاختلاف: نظراً لتعريف الاختلاف الذي تقدم ذكره، يمكن أن يقسم إلى قسمين: **الأول:** اختلاف الرواة في سند الحديث: وهو أن يختلف الرواة في سند الحديث زيادة أو نقصاناً، بحذف راوٍ أو زيادته، أو ذكر راوٍ مكان آخر، أو اختلاف في الوصل والإرسال، أو اتصال وانقطاع أو غير ذلك. **الثاني:** اختلاف الرواة في المتن، بالإدراج فيه أو التغيير أو الاختصار.²⁷ ويشتمل كلا القسمين على أنواع مختلفة، سأذكرها وأقدم لها الأمثلة. وعلماء الحديث قد ذكروا هذه الأنواع، وأشاروا إلى الاختلاف بين الرواة، فيقول الإمام مسلم مثلاً في الإشارة إلى الاختلاف بين الرواة أنه من جهتين، واختصار كلامه: أن أحدهما أن ينقل رجل حديثاً فينسب في إسناده رجلاً بخلاف ما اشتهر به من نسبة، فيغير اسمه مثلاً. والأخرى أن يروي جماعة من الحفاظ حديثاً عن أحد الأئمة، يتفقون

عليه سندا ومتنا، ويرويه راو آخر عن نفس الإمام مخالفا للجماعة، فيخالفهم في الإسناد أو المتن.²⁸ ثم ذكر لكتنا الجهتين أمثلة. والإمام الترمذي ينقل لنا مثلاً أقوال الإمام البخاري رحمهما الله في مثل هذا، وكتابه العلل كبير مليئ به، فيتكلم عقب كل حديث عن نوع العلة فيه، وكثيراً ما يذكر الاختلاف بين الرواة، يقول مثلاً في الحديث رقم 9 في هذا الكتاب: "حدثنا هناد، حدثنا عبدة، عن هشام بن عروة، عن عمرو بن خزيمة المدني، عن عمارة بن خزيمة، عن خزيمة بن ثابت، قال: قال رسول الله ﷺ: «في الاستطابة ثلاثة أحجار ليس فيه رجيع». وقال وكيع: عن هشام، عن أبي خزيمة، عن عمارة بن خزيمة، عن خزيمة بن ثابت، عن النبي ﷺ، وقال أبو معاوية: عن هشام بن عروة، عن عبد الرحمن بن سعد، عن عمرو بن خزيمة، عن عمارة بن خزيمة، عن خزيمة بن ثابت، وقال مالك بن أنس: عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، فسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: الصحيح ما روى عبدة ووكيع، وحديث مالك عن هشام بن عروة، عن النبي ﷺ صحيح أيضاً، وأبو معاوية أخطأ في هذا الحديث إذ زاد عن عبد الرحمن بن سعد".²⁹ والإمام الطبراني مثلاً يتكلم في بعض الأحاديث ويشير إلى راو في إسناد الحديث فيقول: "تفرد به فلان فرواه عن فلان عن فلان... ورواه غيره عن فلان عن فلان"، فيشير إلى اختلاف الرواة في الإسناد، وسأذكر لها الأمثلة قريباً. ويوجد هذا عند كثير من الأئمة، المتقدمين منهم والمتأخرين.

ثالثاً: الفرق بين الاختلاف والاضطراب:

بالنظر إلى كلام الأئمة الحفاظ في الاضطراب والاختلاف، يفهم أن الاختلاف أعم من الاضطراب، فالحديث المضطرب هو أن يختلف فيه راويه، فيرويه مرة على وجه ومرة على وجه آخر مخالفاً للأول، أو أن يختلف فيه غير واحد من الرواة فيرويه كل واحد مخالفاً للأول، لكن شرطه أن تكون الروايات المضطربة متساوية في القوة، فلا تترجح إحداها على الأخرى، والاختلاف غير هذا، فتترجح فيها إحدى الروايات على الأخرى لقربة ما. يقول الحافظ العراقي: "أما إذا ترجحت إحداها بكون راويها أحفظ، أو أكثر صحة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيح؛ فإنه لا يطلق على الوجه الراجح وصف الاضطراب ولا له حكمه، والحكم حينئذ للوجه الراجح"³⁰. ويقول الشيخ المباركفوري: "قد تقرر في أصول الحديث أن مجرد الاختلاف لا يوجب الاضطراب، بل من شرطه استواء وجوه الاختلاف فمضى رجح أحد الأقوال قدم"³¹. فالاختلاف فيه شاذ ومحفوظ، وفيه منكر ومعروف، لكن الاضطراب هي تساوي الروايتين في الصحة أو القوة. وقد ذكر الدكتور فحل هذا الكلام مفصلاً، فليراجع هناك.

الأصل في تعليل الأحاديث: من الجدير بالذكر هنا الإشارة إلى الأصل في التعليل، فيطرح السؤال نفسه: هل الأصل في التعليل التفرد أم الاختلاف؟ والتفرد بمعنى أن يروي راو حديثاً دون أن يشاركه فيه الآخرون، ويكون من الثقة والصدوق والضعيف، وتصرفات أئمة الحديث ونقادهم وأقوالهم تدل على هذا. وبالنظر إلى منهج علماء الحديث، يبين أن التفرد المطلق لا يعد علة، فهو ليس بعلة في كل أحواله، لكنه يعين في كشف العلة ووجودها. يقول الحافظ

ابن رجب الحنبلي: "وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد - وإن لم يرو الثقات خلافه -: إنه لا يتابع عليه. ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهرى ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضا ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه".³² يقول الدكتور ماهر فحل: "ومعنى قوله: 'ويجعلون ذلك علة'، أن ذلك مخصوص بتفرد من لا يَحتمل تفرده، بقرينة قوله: 'إلا أن يكون ممن كثر حفظه ...'، فتفرده هو خطؤه، إذ هو مظنة عدم الضبط ودخول الأوهام، فانفراده دال على وجود خلل ما في حديثه، كما أن الحمى دالة على وجود مرض ما".³³ والإمام مسلم رحمه الله، ذكر حديثا في صحيحه ثم قال عقبه: "هذا الحرف -يعني قوله في الحديث: تَعَالَ أَقَامِرُكَ، فَلْيَتَصَدَّقْ- لا يرويه أحد غير الزهرى، قال: وللزهرى نحو من تسعين حديثا يرويه عن النبي ﷺ، لا يشاركه فيه أحد بأسانيد جيد".³⁴ وهذا يعني أنه راض من أحاديثه مع أن الزهرى تفرد به، وبذكره في صحيحه يثبت أن التفرد بكل انواعه ليس علة عنده. وقال ابن حجر في الرد على إنكار القاسبي على تفرد رواية قيس بن مسلم عن أبي جعفر، وقيس كوفي وأبو جعفر مدني: "وكم من ثقة تفرد بما لم يشاركه فيه ثقة آخر، وإذا كان الثقة حافظا لم يضره الإنفراد".³⁵ وذكر في شرح الحديث رقم (780) كلاما على تفرد ابن شهاب وقال: "هي علة غير قاذحة، فإن ابن شهاب إمام لا يضره التفرد".³⁶ وقال في شرح الحديث في باب تقليد الغنم: "وأعل بعض المخالفين حديث الباب بأن الأسود تفرد عن عائشة بتقليد الغنم، دون بقية الرواة عنها من أهل بيته وغيرهم، قال المنذري وغيره: وليست هذه بعلة لأنه حافظ ثقة لا يضره التفرد".³⁷ وقال الزيلعي: "وانفراد الثقة بالحديث لا يضره".³⁸ وأئمة الحديث يتكلمون في أحاديث ويبيّنون أن أحد الرواة تفرد به، لكن مع هذا يصححون أو يحسنون هذه الأحاديث، فالإمام الترمذي على سبيل المثال، يقول في غير واحد من الأحاديث في سننه أنه "حسن غريب"، أو "صحيح غريب"، أو ما إلى ذلك، فهذا يدل على أنه ليس كل أنواع التفرد علة، وأن التفرد المطلق ليس علة. يروي الإمام الترمذي مثلا حديثا من طريق همام، قال حدثنا ثابت عن أنس: أن أبا بكر حدثه قال: قلت للنبي ﷺ ونحن في الغار: لو أن أحدهم ينظر إلى قدميه لأبصرنا تحت قدمه!! فقال: "يا أبا بكر ما ظنك باثنين الله ثالثهما؟". قال الإمام الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح غريب، إنما يعرف من حديث همام تفرد به". فمع أن الإمام الترمذي تكلم هنا عن تفرد همام، لكن حكم على الحديث بالصحة، واعتبر تفرده مقبولا. والأمثلة كثيرة لهذا في سننه وفي غيره من الكتب الحديثية. وبحث "زيادة الثقة" في علوم الحديث، أو ما يعرف بالمزيد في متصل الأسانيد، خير دليل على أن ليس كل أنواع التفرد علة، ويبقى الاختلاف الأصل في التعليل، لأنه منشأ الشذوذ والنكارة، فإذا خالف الراوي غيره من الرواة، ينظر في حاله، فيكون حديثه شاذًا أو منكرا بحسب قوته وضعفه. والكلام على هذين النوعين موجود منذ القرون الأولى، فأول من تكلم عن الشاذ هو إياس³⁹ بن معاوية (ت122هـ) حيث قال: "إياك والشاذ من العلم، فإن أقل ما يصيب صاحبه الذلة"⁴⁰. ثم تكلم بعده إبراهيم بن عتبة، وشعبة بن الحجاج، وابن

مهدي، والإمام الشافعي، وابن المديني والإمام أحمد وغيرهم إلى أن انتهى الأمر في عصر العلماء المتأخرين، فعرفوا الشاذ تعريفًا جامعًا مانعًا، وتكلموا عن المنكر وبينوا أن مخالفة الراوي لغيره من الرواة، سبب وحيد لهما، فإن كان الراوي ثقة وخالف لمن هو أولى منه فحديثه شاذ، ويخالفه المحفوظ. وإن كان ضعيفًا وخالف الثقة فحديثه منكر، ويخالفه المعروف. خلاصة القول: بالنظر إلى ما سبق من أقوال العلماء، وبالنظر إلى منهجهم في التعامل مع التفرد والاختلاف في الأسانيد والمتون، يظهر أن الأصل في تعلييل الأحاديث الاختلاف وليس التفرد، وتدل أقوالهم على أن التفرد المطلق لا يعد علة، بل منشأ الشذوذ والنكارة هو الاختلاف، فهو الأصل في تعلييل الأحاديث.

المطلب الثاني: الأمثلة التطبيقية للتعلييل بالاختلفا عند الإمام الطبراني:

عند إمعان النظر في معجم الإمام الطبراني الأوسط، يتبين أنه يعلل الأحاديث بالاختلفا بنوعيه، التعلييل بالاختلفا في السند، والتعلييل بالاختلفا في المتن، ثم ينقسم هذا إلى أقسام، ففي الاختلاف في السند:

1- إما يعلل الأحاديث بالاختلفا في الإسناد، ويدخل تحته الاختلاف في الوصل والإرسال بين الرواة، أو في الرفع والوقف، أو في إسقاط راو من السند.

2- وإما يعللها بالاختلفا في إبدال الإسناد، ويندرج تحته التعلييل بالاختلفا في إبدال الصحابي بآخر، و التعلييل بالاختلفا في إبدال الإسناد دون الصحابي، والتعلييل بالاختلفا في إدخال راو في السند.

3- وإما يعللها بالاختلفا في المتن، فيكون الاختلاف بينهم إما في الإدراج في المتن، أو في التغيير فيه. وسنذكر لجميع هذه الأنواع أمثلة تطبيقية نجد الإمام الطبراني يتكلم عن الاختلاف فيها أو يشير إليه.

أولاً: الأمثلة التطبيقية لتعلييل الإمام الطبراني الأحاديث بالاختلفا في الإسناد:

أولاً: تعلييله للأحاديث بالاختلفا في الوصل والإرسال:

يعلل الإمام الطبراني الأحاديث أحيانًا بالاختلفا بين الرواة في الوصل والإرسال، و كما يشير إلى أنواع أخرى من الاختلاف، يشير إلى هذا أيضًا ويتحدث عنه، فيقول في بعض الأحاديث، أن الحديث لم يروه موصولًا إلا فلان مثلاً، أو يتكلم بعبارة أخرى تفيد نفس المراد، فعلى سبيل المثال.

المثال الأول: في الحديث رقم (7219) من المعجم الأوسط⁴¹، الذي رواه عن محمد بن جابان، ثنا محمود بن غيلان، ثنا يحيى بن إسحاق السيلحيني، وحدثنا بشر بن موسى، ثنا يحيى بن إسحاق، ثنا حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة. قال فيه: "لم يروه هذا الحديث موصولًا عن حماد بن سلمة إلا يحيى بن إسحاق، ولا يروى عن أبي قتادة إلى بهذا الإسناد". بمعنى أن الحديث رواه يحيى بن إسحاق فقط موصولًا عن حماد، ثم أشار إلى أنه ليس له عن أبي قتادة إسناد غير هذا، فيخبرنا بأن الحديث رواه غير يحيى مرسلاً، ويشير إلى ضعف روايته موصولًا فيقول أن ليس للحديث عن أبي قتادة إسناد غير هذا. ويحيى صدوق⁴²، لكن خالف في الحديث جماعة يصح حديثه أمامهم شاذًا، والصواب الإرسال كما أشار إليه الإمام الطبراني، وذكره الترمذي وأبو حاتم:

قال الإمام الترمذي بعد تخريج الحديث: «هذا حديث غريب، وإنما أسنده يحيى بن إسحاق، عن حماد بن سلمة، وأكثر الناس إنما رويوا هذا الحديث عن ثابت، عن عبد الله بن رباح مرسلًا».⁴³ وذكر ابن أبي حاتم هذا الحديث وقال: سألت أبي عنه فقال: "الصحيح عن عبد الله بن رباح أن النبي ﷺ... مرسل، أخطأ فيه السالحيين".⁴⁴

المثال الثاني: جمع الإمام الطبراني في كتابه الأفراد والغرائب، ومع ذلك ذكر طائفة من الأحاديث وسكت عنها، لكن هذه الأحاديث فيها نوع من العلل المذكورة، فإما يتفرد به الرواة ويكون تفردهم مردوداً، وإما يكون فيه نوع من الاختلاف بين الرواة، ففي الحديث رقم (7494) مثلاً، ذكر الحديث ولم يتكلم عليه، ووجدت بعد البحث عنه أن فيه اختلاف بين الرواة في الوصل والإرسال، فروي في طريق الإمام الطبراني عن الزهري عن سالم عن أبيه موصولاً، لكن روي في طرق أخرى مرسلًا عن الزهري، كما أخرجه مالك مرسلًا (2/ 586، برقم 76) عن ابن شهاب. وأبو داود في سننه (1/ 197، برقم 234) حدثنا ابن يحيى، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري.⁴⁵ وقد تكلم على الحديث غير واحد من الأئمة، وبينوا أن الصواب مرسل وليس موصولاً. قال الإمام الترمذي بعد ذكر هذا الحديث: "وسألت محمداً عن حديث معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، أن غيلان بن سلمة، أسلم وتحتة عشر نسوة. فقال: هو حديث غير محفوظ إنما روى هذا معمر بالعراق وقد روي عن معمر، عن الزهري هذا الحديث مرسلًا. وروى شعيب بن أبي حمزة وغيره عن الزهري قال: حدثت عن محمد بن سويد الثقفي أن غيلان بن سلمة أسلم قال محمد: وهذا أصح. وإنما روى الزهري، عن سالم، عن أبيه أن عمر قال لرجل من ثقيف طلق نساءه فقال: لتراجعن نساءك أو لأرجمن قيرك كما رجم النبي ﷺ قبر أبي رغال".⁴⁶ وقال ابن أبي حاتم في علله (3/ 706، برقم 1199) بعد أن ذكر للحديث طريقان؛ مرفوعاً ومرسلًا عن الزهري: "سمعت أبا زرعة يقول: مرسل أصح".⁴⁷ وقال البخاري رحمه الله في التاريخ الأوسط⁴⁸ في "قصة غيلان بن سلمة": "ولم يثبت في ذلك خبر عن النبي ﷺ ولا في الأختين إذا أسلم وعنده أختان". وقال الحافظ ابن عبد البر: "هكذا رواه جماعة رواة الموطأ وأكثر رواة ابن شهاب (أي مرسلًا)".⁴⁹ فوضح أن ذكره للحديث كان للإشارة للعلل في الحديث، منها خطأ روايته موصولاً.

ثانياً: تعليله للأحاديث بالاختلاف في الرفع والوقف:

المثال الأول: الحديث رقم (7214) في المعجم الأوسط، ذكر الحديث وتكلم عليه وصرح بأن الجراح بن الضحاك تفرد برفعه عن أبي إسحاق فقال: "لم يرفع هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا الجراح بن الضحاك". وبعد البحث عن الحديث، وجدت أن كلامه لا غبار عليه والحديث مختلف فيه في الرفع والوقف، فمدار الإسناد على أبي إسحاق، واختلفت عنه الرواة فرواه الجراح مرفوعاً وأخطأ فيه، ورواه غيره موقوفاً وهو الصواب. فالحديث أخرجه معمر في جامعه⁵⁰ (11/ 201، برقم 20323). وابن أبي الدنيا في الإخوان (1/ 60، برقم 15) قال حدثنا عبد الرحمن بن صالح، حدثنا حفص بن بغيل، عن زهير. كلاهما عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله. موقوفاً

وأخطأ فيه الجراح كما ذكرنا لأنه صدوق⁵¹ وخالف فيه من هو أقوى منه حفظاً وأكثر عدداً، وهما معمر وزهير. ومعمر ثقة ثبت فاضل⁵² ويتابعه زهير. ولمزيد من التفصيل انظر نفس الحديث بجميع طرقه.

المثال الثاني: الحديث رقم 7142 من المعجم الأوسط، ذكر فيه الإمام الطبراني التفرد فقال: "لم يرو هذا الحديث عن أبي حنيفة إلا أبو مطيع الحكم بن عبد الله"، فبحثت عن الحديث وتفرّد الراوي به وهو أبو مطيع، ووجدت أن نفس الراوي الذي روى الحديث عن أبي حنيفة مرفوعاً في طريق الطبراني، رواه موقوفاً عنه في طريق الحافظ الدارقطني، ورواه معه غيره أيضاً وهو محمد بن الحسن، وأيدته رواية المسعودي عن القاسم عن ابن مسعود أيضاً بالوقوف. فحينما أمنت النظر في كلام الطبراني هنا وهو يقول: تفرد به أبو مطيع عن أبي حنيفة، وجدت أنه يشير إلى شيء آخر، لأن أبو مطيع لم يتفرد بالحديث، بل تفرد بروايته مرفوعاً، لأن الموقوف يرويه معه غيره وهو كما ذكرنا محمد بن الحسن في طريق الإمام الدارقطني، فكان الطبراني يقول: "تفرد برفعه أبو مطيع عن أبي حنيفة". وطرق الحديث كالتالي: أخرجه الطبراني في الأوسط (7/ 155، برقم 7142) حدثنا محمد بن نوح، نا خالد بن مهران، ثنا أبو مطيع البلخي، عن أبي حنيفة، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه. وأخرجه (7/ 203، برقم 7276) قال حدثنا محمد بن نصير، ثنا سليمان بن داود الشاذكوني⁵³، ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، أنا القاسم بن معن، قال وجدت في كتاب أخي، بخطه يخبر أن في كتاب أبيه، حدثني زحر بن ربيعة. كلاهما عن عبد الله بن مسعود. مرفوعاً* ويجدر الإشارة هنا إلى أن الطريق الثاني عنده لا يفيد الطريق الأول، لأن الطريق الأول ضعيف شديد الضعف، والثاني مروي أيضاً عن طريق راو متروك وهو سليمان، فلا يفيد هذا. وأخرجه الدارقطني في سننه (4/ 261، برقم 3432) نا محمد بن الحسن، نا أحمد بن العباس، نا إسماعيل بن سعيد، نا محمد بن الحسن، وأبو مطيع، عن أبي حنيفة. وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (10/ 233، برقم 18950) عن الثوري. والبيهقي في سننه الكبرى بلفظ مقارب (8/ 454، برقم 17192) قال أخبرنا الشيخ أبو الفتح الشريف، أنبأ عبد الرحمن بن أبي شريح، ثنا أبو القاسم البغوي، ثنا، علي بن الجعد. وابن أبي شيبه في مصنفه بلفظ مقارب (5/ 476، برقم 28106) قال حدثنا أبو بكر قال حدثنا ابن مبارك، ووكيع. كلهم عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي. كلاهما (أبو حنيفة والمسعودي) عن القاسم، عن ابن مسعود. موقوفاً

ثالثاً: تعليله للأحاديث بالاختلف في إسقاط راو من السند:

المثال الأول: في تعلييل الحديث بالاختلف بإسقاط راو من السند، أخذت الحديث رقم (9094) من المعجم الأوسط على سبيل المثال، فوجدت أن الإمام الطبراني أعل هذا الحديث بالاختلف بين الرواة بإسقاط راو من السند، فذكر الحديث بإسناده وقال: "حدثنا مسعدة بن سعد، نا إبراهيم بن المنذر، نا معن بن عيسى، ثنا إسحاق بن حازم، عن عبد الله بن أبي بكر، عن سالم، عن ابن عمر، عن حفصة، عن النبي ﷺ". ثم عقبه بقوله: "لم يرو هذا الحديث عن إسحاق بن حازم إلا معن وروى هذا الحديث الليث بن سعد، عن يحيى بن أيوب، عن عبد الله بن أبي

بكر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن حفصة عن النبي ﷺ⁵⁴. ووجدت بعد البحث عن الحديث وطرقه أن كلامه لا غبار عليه، والحديث اختلف فيه الرواة فرواه البعض عن عبد الله بن أبي بكر عن سالم مباشرة⁵⁵، ورواه الآخرون عن عبد الله بن أبي بكر عن الزهري عن سالم، بواسطة بين عبد الله وسالم، ومن رواه بواسطة بينهما، هم يحيى بن أيوب⁵⁶ وراو "آخر"، كما ذكره أشهب في رواية النسائي⁵⁷، وابن ليعه⁵⁸. فوضح أن تعليله للحديث بالاختلف بإسقاط راو من السند صحيح، والرواة بينهم اختلاف في رواية الحديث بواسطة بين عبد الله وسالم أو بدون واسطة. وكما وضح فالذي يرويه بدون واسطة أو بإسقاط الزهري عن الإسناد، هو إسحاق بن حازم فقط، والذين يروونه عن الزهري غير واحد.

ثانيا: الأمثلة التطبيقية للتعلييل الإمام الطبراني الأحاديث بالاختلف في إبدال الإسناد:

أولا: تعليله للأحاديث بالاختلف في إبدال الصحابي بآخر:

المثال الأول: أعل الحديث رقم (7022) في المعجم الأوسط باختلاف الرواة بإسناده عن الأعمش، فذكر أن أبا طيبة رواه عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق، وخالفه غيره فرووه عن الأعمش، عن عدي بن ثابت عن سليمان بن صرد. بمعنى أن مدار الإسناد في الحديث هو الأعمش، واختلف الرواة عنه، فرواه أبو طيبة عنه عن أبي الضحى عن مسروق، ورواه غيره عنه عن عدي بن ثابت عن سليمان بن صرد. وأعل الإمام الطبراني رواية أبي طيبة، ووجدت أنه ما فعله لا غبار عليه، لأن أبا طيبة ضعفه الأئمة، ووضحوا أنه يروي المناكير⁵⁹، فهو مع ضعفه يخالف من هو أقوى حفظا منه وأكثر عددا، وفيه رجال البخاري ومسلم، فحديثه منكر وحديث من يخالفه محفوظ. وبعد البحث عن طرق الحديث، وجدت أن من يرويه عن الأعمش عن عدي بن ثابت عن سليمان بن صرد، انظر: أخرجه البخاري في صحيحه (4/ 124، برقم 3282) حدثنا عبدان، عن أبي حمزة. وأخرجه (8/ 15، برقم 6048) حدثنا عمر بن حفص، حدثنا أبي. وأخرجه (8/ 28، برقم 6115) حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا جرير. ومسلم في صحيحه (4/ 2015، برقم 2610) حدثنا يحيى بن يحيى، ومحمد بن العلاء- قال يحيى: أخبرنا وقال ابن العلاء: حدثنا- أبو معاوية. وبنفس الرقم قال حدثنا نصر بن علي الجهضمي، حدثنا أبو أسامة. وابن أبي شيبة بتقديم وتأخير (6/ 75، برقم 29581) قال حدثنا حفص بن غياث. كلهم عن الأعمش، عن عدي بن ثابت، عن سليمان بن صرد. فهم أبو حمزة، وحفص، وجرير، وأبو معاوية، وأبو أسامة، والقول قولهم لا قول أبي طيبة، كما وضحناه قبل قليل. والآن انظر الحديث وكلام الطبراني عليه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ يُوسُفَ الْقَوْمِيسِيِّ، نَا الْحُسَيْنُ بْنُ عِمْسَى الْبُسْطَامِيُّ الْقَوْمِيسِيُّ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي طَيْبَةَ⁶⁰، عَنْ أَبِي طَيْبَةَ⁶¹، عَنْ الْأَعْمَشِ⁶²، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ⁶³، عَنْ مَسْرُوقٍ⁶⁴، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَقُولُ أَحَدُهُمْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ ذَهَبَ غَضَبُهُ» أَوْ «سَكَنَ غَضَبُهُ». قال الإمام الطبراني: "لَمْ يَرَوْ هَذَا

الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ إِلَّا أَبُو طَيْبَةَ وَرَوَاهُ النَّاسُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ".

المثال الثاني: يظهر في هذا المثال أن الإمام الطبراني أعل الحديث من أجل تفرد عبيد الله بن أبي حميد واختلافه لغيره في رواية الحديث بإسناد غير الذي يروي به غيره، فيرويه هو عن أبي المليح بن أبي أسامة، عن أبيه، ويرويه غيره عن أبي المليح عن نبيشة، وقد ذكر الإمام الطبراني واحدا منهم وهو أبو قلابة، وكلامه لا غبار عليه، لأن عبيد الله بن أبي حميد متروك الحديث⁶⁵، ويخالف غير واحد من الرواة، فوجدت بعد تخريج الحديث أنه يخالف أبا قلابة، وخالد الحذاء. رواه مسلم في صحيحه (2/ 800 — برقم 1141) قال حدثنا سريج بن يونس، حدثنا هشيم، أخبرنا خالد، عن أبي المليح، عن نبيشة الهذلي. وأحمد في مسنده (34/ 328، برقم 20729) قال حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن خالد، عن أبي قلابة، عن أبي المليح، قال خالد: وأحسبني⁶⁶ قد سمعته من أبي المليح، عن نبيشة. وأبو داود في سننه (3/ 100، برقم 2813) قال حدثنا مسدد، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا خالد الحذاء، عن أبي المليح، عن نبيشة. فوضح أن تعليله للحديث باختلاف عبيد الله صحيح، وعبيد الله متروك، ويخالف اثنان من الرواة فحديثه منكر، وحديث غيره معروف. والآن انظر الحديث وكلام الطبراني عليه.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الرَّقَّامُ، نَا حَبِيبُ بْنُ بَشْرٍ، أَخُو أَبِي الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيِّ لِأُمِّهِ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُفْيَانَ الْجَحْدَرِيُّ، ثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ بْنِ أُسَامَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيَّامَ مِنِّي رَجُلًا عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ، فَتَادَى: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهَا أَيَّامُ أَكْلٍ وَشَرْبٍ، فَلَا تَصُومُوا». قَالَ الْإِمَامُ الطَّبْرَانِيُّ: "لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ إِلَّا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ" وَرَوَاهُ أَبُو قَلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ نُبَيْشَةَ".⁶⁷

ثانيا: تعليله للأحاديث بالاختلف في إبدال الإسناد دون الصحابي:

المثال الأول: أعل الحديث رقم (7210) بالاختلف بين الرواة في إبدال الإسناد دون الصحابي، فذكر الحديث ثم قال: لم يروه عن عطاء إلا المثنى بن الصباح، والمشهور عن عكرمة. أشار إلى أن الحديث رواه المثنى عن عطاء لكنه معلول، والمشهور فيه عن عكرمة عن ابن عباس، وبعد البحث عن الحديث وجدت أن غير واحد من الرواة يروون الحديث عن عكرمة عن ابن عباس، فرواه عنه أيوب السخيتاني، وخالد الحذاء، وعباد بن منصور، انظر تخريج الحديث عن طريق عكرمة:

تخريج الحديث عن طريق عكرمة:

أخرجه في الأوسط (4/ 106، برقم 3722) قال حدثنا عثمان بن خالد بن عمرو قال: نا إبراهيم بن العلاء قال: نا إسماعيل بن عياش، عن عتبة بن حميد، عن خالد الحذاء. أخرجه البخاري في صحيحه (3/ 164، برقم 2622) حدثنا عبد الرحمن بن المبارك، حدثنا عبد الوارث، حدثنا أيوب. وأخرجه (9/ 27، برقم 6975) حدثنا أبو نعيم، حدثنا سفيان، عن أيوب السخيتاني. والنسائي في سننه (6/ 266، برقم 3698) أخبرنا محمد بن العلاء، قال:

حدثنا أبو خالد وهو سليمان بن حيان، عن سعيد بن أبي عروبة، عن أيوب. ويرقم (3699) أخبرنا عمرو بن زرارة، قال: حدثنا إسماعيل، عن أيوب. والترمذي في سننه (3/ 584، برقم 1298) حدثنا أحمد بن عبدة الضبي قال: حدثنا عبد الوهاب الثقفي قال: حدثنا أيوب. والنسائي في سننه (6/ 267، برقم 3700) أخبرنا محمد بن حاتم بن نعيم، قال: حدثنا حبان، قال: أنبأنا عبد الله، عن خالد. والطبراني في الكبير (11/ 344، برقم 11959) حدثنا عثمان بن خالد بن عمرو قال: نا إبراهيم بن العلاء قال: نا إسماعيل بن عياش، عن عتبة بن حميد، عن خالد الحذاء. وفي الكبير مختصرا (11/ 327، برقم 11897) حدثنا الحسين بن إسحاق التستري، ثنا أحمد بن عبدة، ثنا عباد بن منصور. ثلاثتهم عن عكرمة عن ابن عباس. من الواضح أن تعليله للحديث صحيح، والمشهور أو المعروف في رواية هذا الحديث عن عكرمة عن ابن عباس كما أشار إليه الطبراني، رواه عن عكرمة أيوب السختياني وخالد الحذاء وعباد بن منصور، فهم أكثر عددا وأقوى حفظا من المثني، والكلام عليهم كالتالي: رواه عن عطاء - المثني ابن الصباح، وهو ضعيف اختلط بأخرة⁶⁸، كما ذكرت في ترجمته. رواه عن عكرمة: - خالد الحذاء، ثقة يرسل من الخامسة، أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام.⁶⁹ - أيوب السختياني، ثقة ثبت حجة.⁷⁰ - عباد بن منصور، صدوق رمي بالقدر وكان يدلّس وتغير بأخرة من السادسة.⁷¹

النتيجة: الصواب كما رواه أيوب ومن تابعه، فهم أكثر عددا وأقوى حفظا، وليس كما رواه المثني ابن الصباح، وحديثه يعد هنا منكرا، لأنه ضعيف يخالف الثقات. والآن انظر الحديث وكلام الطبراني عليه: قال الإمام الطبراني: وَبِهِ: عَنِ الْمُثْنِيِّ⁷²، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ⁷³، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السَّوِّءِ: الْعَاذُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْعَاذِ فِي قَبْضِهِ». قال: "لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَطَاءٍ إِلَّا الْمُثْنِيُّ بْنُ الصَّبَّاحِ، تَفَرَّدَ بِهِ: حَكَّامُ بْنُ سَلَمٍ وَالْمَشْهُورُ: مِنْ حَدِيثِ عَكْرَمَةَ".

المثال الثاني: أعل الحديث رقم (1433) من المعجم الأوسط بالإختلاف بين الرواة في الإسناد دون الصحابي، فذكر الحديث وقال: "لم يرو هذا الحديث عن أبي يحيى إلا سهل، والمشهور من حديث عبدالسلام بن حرب". وتخريج الحديث كالتالي: تخريج الحديث عن طريق أبي يحيى: أخرجه الطبراني في الأوسط (2/ 116 برقم 1433) حدثنا أحمد قال نا سهل بن صالح الأنطاكي، قال نا أبو يحيى الحماني، عن الأعمش، عن أنس. تخريج الحديث عن طريق عبد السلام: أخرجه الدارمي في سننه (1/ 527، برقم 693) حدثنا عمرو بن عون، عن عبد السلام بن حرب، عن الأعمش، عن أنس. والترمذي في سننه (1/ 21، برقم 14) حدثنا قتيبة بن سعيد، قال حدثنا عبد السلام بن حرب، عن الأعمش، عن أنس.

والنتيجة أن الحديث رواه أبو يحيى الحماني فقط عن الأعمش عن أنس. ورواه عمرو بن عون وقتيبة بن سعيد عن عبد السلام بن حرب عن الأعمش عن أنس، فالقول قول قتيبة وعمرو، لأنهما اثنان، وليس قول أبي يحيى الحماني

لأنه واحد. وخالصة القول أن تعليل الطبراني للحديث بهذه العلة صحيح ولا غبار عليه، وقد أعل هكذا أحاديث أخرى كثيرة، تجده في المعجم الأوسط.

ثالثا: تعليله للأحاديث بالاختلاف في إدخال راو في السند:

المثال الأول: في الحديث رقم (7375) في المعجم الأوسط يشير إلى اختلاف الرواة بزيادة راو بين المعرور وأبي ذر، فيوضح أن الحديث رواه غير واحد من الرواة عن عاصم، لكن الذي يدخل عبادة بن الصامت بين المعرور وأبي ذر، هو سلام بن المنذر فقط، ويتفرد به عنه محمد بن عثمان عن أبيه. وغيره يرويه عن عاصم عن المعرور عن أبي ذر مباشرة:

يقول: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ مَخْلَدٍ الْوَاسِطِيِّ، ثَنَا أَبِي، ثَنَا سَلَامٌ أَبُو الْمُنْذِرِ⁷⁴، عَنْ عَاصِمٍ بْنِ بَهْدَلَةَ⁷⁵، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ⁷⁶، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ⁷⁷، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: سَمِعْتُ الصَّادِقَ الْمُصْطَفَى ﷺ يُحَدِّثُ عَنْ رَبِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: «الْحَسَنَةُ عَشْرٌ أَوْ أَرْبَعُونَ، وَالسَّيِّئَةُ وَاحِدَةٌ أَوْ أَعْفَرُهَا، وَمَنْ لَقِيََنِي لَا يُشْرِكُ بِي شَيْئًا بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا جَعَلْتُ لَهُ مِثْلَهَا مَغْفِرَةً». ثم يقول: "لَمْ يَدْخُلْ أَحَدٌ مِمَّنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَاصِمٍ بَيْنَ الْمَعْرُورِ وَأَبِي ذَرٍّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّامِتِ إِلَّا سَلَامٌ أَبُو الْمُنْذِرِ، تَفَرَّدَ بِهِ: مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ".

وهو كما قاله الإمام، فالحديث رواه سلام بواسطة بين المعرور و أبي ذر، وصوابه بدون واسطة، فقد رواه غير واحد من الرواة عن عاصم عن المعرور عن أبي ذر مباشرة، ولم يذكروا عبد الله بن الصامت. ومن رواه بدون واسطة هم همام وأبو عوانة وشيبان، فهم أكثر عددا وأقوى حفظا، فالقول قولهم وليس قول سلام أبي المنذر، وسلام صدوق يهم. وقد بحثت عن ترجمتا المعرور وعبد الله بن الصامت فلم أجد المعرور في تلامذة ابن الصامت، ولا ابن الصامت في شيوخ المعرور.⁷⁸

ورواية همام عن عاصم عند أحمد في مسنده (243/35)، برقم (21315). ورواية أبي عوانة عنه عنده أيضا برقم (21377)، و(برقم 21360). ورواية شيبان عنه عنده أيضا (برقم 21565).

المثال الثاني: وفي الحديث رقم 7483 يتكلم أيضا عن اختلاف الرواة بزيادة راو في السند، فذكر واضحا أن محمد بن جابر تفرد بروايته عن حماد، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، ورواه الحسن بن الحر مخالفا له، عن حماد عن إبراهيم عن الأسود. دون علقمة. فعلل الحديث من أجل تفرد محمد بن جابر به لأنه صدوق له أوهام⁷⁹، ورمي بالإرجاء، ويخالف فيه من هو أقوى منه حفظا، وهو الحسن بن الحر⁸⁰ وهو ثقة فاضل.

انظر ما قاله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ، ثَنَا يَعْقُوبُ الدِّشْكِيُّ، ثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمِيْدٍ اللَّهِ السَّيْتِيُّ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ⁸¹، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، وَالْأَسْوَدَ، قَالَا: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «مَا قَتَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ إِلَّا فِي الْوُتْرِ، وَإِنَّهُ كَانَ إِذَا حَارَبَ يَفْتَنُ فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا يَدْعُو عَلَى الْمُشْرِكِينَ» وَمَا قَتَّ أَبُو بَكْرٍ، وَلَا عُمَرُ، وَلَا عُثْمَانُ، حَتَّى مَاتُوا «وَلَا قَتَّ عَلِيٌّ، حَتَّى حَارَبَ أَهْلَ الشَّامِ، وَكَانَ يَفْتَنُ فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا، وَكَانَ مُعَاوِيَةُ، يَدْعُو عَلَيْهِ أَيْضًا، يَدْعُو كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

عَلَى الْآخِرِ». قال الإمام الطبراني: "لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ" وَرَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ الْحُرِّ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدَ، عَنْ عُمَرَ.

ثالثا: الأمثلة التطبيقية للتعلييل الإمام الطبراني الأحاديث بالاختلفا في المتن:

أولا: تعليله للأحاديث بالإدراج في المتن:

المثال الأول: الحديث رقم (7107) من المعجم الأوسط، أخرجه مطولا ثم تكلم عليه وقال: "لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ بِهَذَا الْكَلَامِ عَنْ أَيُّوبَ إِلَّا سُلَيْمَانُ الْقَافِلَانِيُّ، تَفَرَّدَ بِهِ: شَيْبَانُ، وَرَوَى الْكَلَامَ الْأَوَّلَ: «لَا تَفْتَحِرُوا بِأَبَائِكُمْ»: هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ، وَالْحَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ الْحَفَرِيُّ". فعلل الحديث بتفرد راويه به بهذا الكلام، وذكر من تفرد به ومن خالفه فرواه مختصرا. فبعد البحث عن الحديث وجمع طرقه وضح أن لا غبار على كلامه على الحديث، فالحديث لم يذكره مطولا هكذا إلا سليمان القافلاني⁸²، تفرد به شيبان، ورواه هشام الدستوائي والحسن بن أبي جعفر الحفري باختصار، فذكرنا جزءا قليلا من الحديث فقط، و سليمان هذا ضعيفا ضعفا شديدا وتكلمت عنه في ترجمته بالتفصيل، وقال فيه ابن حبان: يروي عن الأثبات الموضوعات حتى صار لا يحتاج به إذا انفرد، وضعفه غير واحد من العلماء ضعفا شديدا. وهو مع ضعفه وتفرده خالف الرواة الأقوى حفظا منه والأكثر عددا، وهما هشام الدستوائي، وهو ثقة ثبت وقد رمي بالقدر⁸³ والحسن بن أبي جعفر الحفري، ضعيف الحديث⁸⁴.

والنتيجة أن الصواب في رواية الحديث كما رواه هشام ومن تابعه باختصار، وليس كما رواه سليمان القافلاني بالكلام الطويل، فوضح أن تعليله للحديث صحيح غاية الصحة.

المثال الثاني: الحديث رقم (8081) من المعجم الأوسط أيضا، أعله باختلاف الرواة في الإدراج في المتن، فذكر الحديث بإسناده ثم عقبه بالكلام عليه، ووضح أن "عبد مخلص" لم يقله أحد في الحديث ممن روى هذا الحديث عن أبي هريرة إلا سلمة أبو يعقوب، وتفرّد به محمد بن موسى، انظر الحديث وكلامه عليه: قال الإمام الطبراني: "وبه⁸⁵: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يوم الجمعة فيه ساعة لا يصادفها عبد مخلص يدعو الله إلا استجاب له»". قال (أي الطبراني): "ولم يقل أحد ممن روى هذا الحديث عن أبي هريرة: «عبد مخلص» إلا سلمة أبو يعقوب بهذا الإسناد، تفرد به: محمد بن موسى⁸⁶. فعلل الحديث بالاختلفا بين رواته في الإدراج في المتن، وذكر أن الذي زاد في المتن أو أدرج فيه هو سلمة أبو يعقوب، ولم يتابعه أحد ممن روى هذا الحديث عن أبي هريرة، وهم الأعرج⁸⁷، ومحمد بن سيرين⁸⁸، ومحمد بن زياد⁸⁹، وسعيد ابن المسيب⁹⁰، وأبو بردة بن أبي موسى الأشعري⁹¹، وأبو رافع⁹²، لم يذكر أحدهم "عبد مخلص"، بل ذكروا إما "عبد مسلم"، أو "مسلم"، فوضح أن الصواب كما رواه الجماعة، الأعرج ومن تابعه، وليس كما رواه سلمة أبو يعقوب وتفرّد به وخالف فيه الجماعة. ووضح أن تعلييل الإمام الطبراني للحديث بالاختلفا في الإدراج في المتن صحيح ولا غبار على كلامه، ويوجد في كتابه هذا أمثلة كثيرة مثل هذه.

ثانيا: تعليله للأحاديث بالتحغير في المتن:

المثال الأول: يشير الإمام الطبراني أحيانا إلى تفرد الراوي عن شيخه، ويكون هذا الراوي المتفرد ضعيفا، ويخالف الرواة الآخرين في متن الحديث، فكأنه ينبه إلى اختلافه مع الرواة دون أن يصرح به، ففي الحديث رقم (7002) مثلا من كتابه المعجم الأوسط، قال في كلامه على الحديث أنه لم يروه عن الوضين إلا الوليد بن مسلم. وبعد أن جمعت طرق الحديث وبحثت عن درجة الوضين والوليد، وجدت أن الوضين ضعيف ضعفا شديدا ويخالف الرواة في متن الحديث، وهم جماعة وفيهم الثوري، فاختلفوا فيه عن عبد الله بن محمد بن عقيل، فرواه الوضين وذكر في آخر الحديث "فطلع عثمان"، وخالفه الثوري، وأبا المليح، وزائدة بن قدامة، وشريك بن عبد الله النخعي وذكروا عليا مكان عثمان.⁹³

الخاتمة

بعد البحث في التعلييل بالاختلفا عند الإمام الطبراني، توصلت إلى النتائج التالية:

- 1- أن الإمام الطبراني في كتابه هذا يعلل الأحاديث بأغلب أنواع الاختلاف بين الرواة، بل ولا يكون من المبالغة أن أقول أنه يعلل الأحاديث بكافة أنواع الاختلاف، وقد ذكرت هذه الأنواع في البحث.
 - 2- أن تعلييل الإمام الطبراني للأحاديث بالاختلفا، لا غبار عليه في أغلب الأحيان، فلا يكاد يعلل الحديث بالاختلفا إلا ووجدته كما ذكره.
 - 3- الأحاديث التي أعلاها الإمام الطبراني بالاختلفا، أقل بكثير بالنسبة إلى الأحاديث التي أعلاها بالتفرد.
 - 4- أن الأصل في التعلييل الاختلاف وليس التفرد، فالتفرد المطلق لا يعد علة.
 - 5- موضوع الاختلاف في علم الحديث، موضوع اهتم به المحدثون اهتماما كبيرا.
- الهوامش:

¹ - ghareeb: in which in the sanad of hadith in one or more stages the narrator is a single person.

² - Tafarod is synonymous of "ghareeb" or "Al gharaabah"

3 - النجم 3 و4.

4 - الإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ)، المسند 18/19، برقم 11424 عن أبي سعيد الخدري. تحقيق شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد وآخرون، ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1421هـ - 2001م.

5 - الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت463هـ)، الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع 2/294، ط: مكتبة المعارف - الرياض.

- 6 - النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه (ت405هـ) معرفة علوم الحديث ص174، تحقيق: السيد معظم حسين، ط. دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية.
- 7 - الأصبهاني، أبو نعيم (ت430هـ)، تاريخ أصبهان ج1 ص393. تحقيق سيد كسروي حسن، ط: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1410هـ - 1990م.
- 8 - تاريخ أصبهان 1/ 393.
- 9 - أبو الحسين بن أبي يعلى، محمد بن أحمد (ت526هـ) طبقات الحنابلة ج2، ص49. تحقيق محمد حامد الفقي، ط: دار المعرفة - بيروت.
- 10 - تاريخ بغداد 21/ 91، برقم 83، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: 1417هـ.
- 11 - البرمكي ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر (ت681هـ) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج2، ص407، تحقيق إحسان عباس، ط: دار صادر - بيروت.
- 12 - تاريخ بغداد 21/ 91، برقم 83.
- 13 - طبقات الحنابلة 2/ 49.
- 14 - تاريخ بغداد 21/ 91.
- 15 - وفيات الأعيان 2/ 407.
- 16 - تاريخه 21/ 91.
- 17 - طبقات الحنابلة ج2، ص49.
- 18 - الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت748هـ)، تاريخ الإسلام 8/ 143. ط: دار الغرب الإسلام، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف.
- 19 - تاريخ أصبهان 1/ 393.
- 20 - الأصبهاني أبو موسى، محمد بن عمر بن أحمد بن عمر (ت581هـ) اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعراف، 1/ 202، بتحقيق أبي عبد الله محمد علي سمك، ط: دار الكتب العلمية، 1/ 202، الطبعة الأولى 1420هـ - 1999م. وتاريخ الإسلام للحافظ الذهبي 8/ 143. والرسالة المستطرفة للكتاني 1/ 135.
- 21 - تذكرة الحفاظ 3/ 85.
- 22 - القزويني، أحمد بن فارس زكرياء (ت395هـ) معجم مقاييس اللغة 2/ 213، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط: دار الفكر، عام النشر 1399هـ - 1979م. والفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت817هـ) القاموس المحيط 3/ 143، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، تحت إشراف محمد نعيم العرقسوسي، ط: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثامنة 1426هـ - 2005م. ولسان العرب لمحمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي - المتوفى: 711هـ، ط: دار صادر - بيروت، 9/ 91، الطبعة الثالثة 1414هـ. والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس - المتوفى 770هـ، ط: المكتبة العلمية - بيروت، 179 كلمة "خلف".

- 23 - النيسابوري أبو الحسن القشيري، مسلم بن الحجاج (ت261هـ) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، 323/ 1، برقم 432، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- 24 - هو محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الزبيدي، أبو الفيض، الملقب بالمرتضى، برع في اللغة والحديث والأنساب، له عدة مصنفات منها: " تاج العروس "، و " إتحاف السادة المتقين " وغيرها. ولد سنة (1145 هـ)، وتوفي سنة (1205 هـ).
- 25 - الزبيدي أبو الفيض، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (ت1205هـ) تاج العروس من جواهر القاموس 275 / 23 كلمة "خلف"، بتحقيق مجموعة من المحققين، ط: دار الهداية.
- 26 - 10/ 1.
- 27 - الفحل، ماهر ياسين، أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء 9/ 1، ط: دار الكتب العلمية - بيروت لبنان، عام النشر 1430هـ، 2009م.
- 28 - النيسابوري أبو الحسن، مسلم بن الحجاج، التمييز 170 / 1 - 172، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، ط: مكتبة الكوثر - السعودية، الطبعة الثالثة 1410.
- 29 - الترمذي أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك (ت279هـ) العلل الكبير 26 / 1 برقم 9، تحقيق صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري ومحمد خليل الصعيدي، ط: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة الأولى: 1409.
- 30 - العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم (ت806هـ) شرح التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي 291 / 1، تحقيق عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، ط: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1423هـ، 2002م.
- 31 - المباركفوري، أبو العلاء محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم (ت1353هـ) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي 82 / 2، ط: دار الكتب العلمية - بيروت.
- 32 - الحنبلي ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السلامي، البغدادي (ت795هـ) شرح علل الترمذي 2 / 406، تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، ط: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة الأولى 1407هـ.
- 33 - أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء 91 / 1.
- 34 - صحيح مسلم 3 / 1268، برقم 1647.
- 35 - العسقلاني، ابن حجر أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر الشافعي (ت852هـ) فتح الباري شرح صحيح البخاري 5 / 11، ط: دار المعرفة - بيروت.
- 36 - فتح الباري 2 / 263.
- 37 - فتح الباري 3 / 548.
- 38 - الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد (ت762هـ)، نصب الراية لأحاديث الهداية 3 / 74، ط: مؤسسة الريان - بيروت.
- 39 - همام، عبد الجواد، التفرد في رواية الحديث ومنهج الحديثين في قبوله أو رده ص 330.

- 40 - ابن عساکر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت571هـ)، تاريخ دمشق 10/ 19، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- 41 - الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللحمي (ت360هـ) تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسني، ط: دار الحرمين - القاهرة.
- 42 - يحيى بن إسحاق السيلحي، أبو زكريا، صدوق من كبار العاشرة. تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر 1/ 587، برقم 7499.
- 43 - الجامع الكبير - سنن الترمذي لأبي عيسى الترمذي تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، ط: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الثانية: 1395هـ، 1975م.
- 44 - الرازي ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي (ت327هـ) الجرح والتعديل 2/ 223، برقم 328، ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية - بجيد آباد الدكن - الهند، الطبعة الأولى 1271 هـ 1952م.
- 45 - وأخرجه في مراسيله أيضا 1/ 197.
- 46 - العلل الكبير للترمذي 1/ 164، برقم 283.
- 47 - السابق 3/ 708، برقم 1200.
- 48 - 1/ 298
- 49 - الأندلسي ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد (ت463هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد 12/ 54، برقم 76، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، ط: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر: 1387هـ.
- 50 - الأزدي، معمر بن أبي عمرو راشد، أبو عروة البصري (ت153هـ)، الجامع (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط: المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية 1493هـ.
- 51 - الجراح بن الضحاك بن قيس الكندي، صدوق من السابعة. تقريب 1/ 138، برقم 906.
- 52 - تقريب التهذيب لابن حجر 1/ 541، برقم 6809.
- 53 - سليمان بن داود بن بشر، أبو أيوب المنقري، الخافظ البصري، متروك، من التاسعة. تقريب 1/ 728.
- 54 - انظر المعجم الأوسط له 9/ 45، برقم 9094.
- 55 - وهو كما ذكرناه في طريق الطبراني.
- 56 - وروايته عند النسائي في سننه 4/ 196، برقم 2332، وعند أبي داود في سننه 2/ 329، برقم 2454.
- 57 - النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني (ت303هـ) السنن الصغرى للنسائي 4/ 196، برقم 2333، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية 1406هـ.
- 58 - روايته عند ابن خزيمة في صحيحه 3/ 212، برقم 1933، وعند أبي داود في سننه 2/ 329، برقم 2454.
- 59 - أحمد بن أبي طيبة عيسى بن سليمان بن دينار الدارمي، أبو محمد الجرجاني، صدوق له أفراد، من العاشرة. تقريب 1/ 80، برقم 41.
- 60 - أحمد بن أبي طيبة عيسى بن سليمان بن دينار الدارمي، أبو محمد الجرجاني، صدوق له أفراد، من العاشرة. تقريب 1/ 80، برقم 41.

- 61- أبو طيبة عيسى بن سليمان بن دينار الدارمي، من أهل جرجان، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة، وكان يهتم في الأحاديث. مشاهير علماء الأمصار 1/ 314 برقم 1599، لابن حبان البستي - المتوفى 254هـ - ط: 1411هـ - 1991م، حققه ووثقه وعلقه عليه: مرزوق علي إبراهيم، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة. وقال الذهبي: "ضعفه ابن معين"، وقال: "وساق له ابن عدي عدة مناكير ثم قال: وأبو طيبة رجل صالح، لا أظن أنه كان يتعمد الكذب، لكنه لعله شبه عليه. ميزان الاعتدال: 3/ 312. وانظر ترجمته في الكامل في ضعفاء الرجال: 6/ 450.
- 62- ثقة حافظ عارف بالقراءات، ورع لكنه يدلّس. تقريب 1/ 254، برقم 2615.
- 63- مسلم بن صبيح الهمداني أبو الضحى الكوفي العطار، مشهور بكنيته، ثقة فاضل، من الرابعة. تقريب 1/ 530، برقم 6632.
- 64- مسروق هو ابن الأجدع، عينة المزني في من روى عن ابن مسعود - تهذيب الكمال 16/ 125-، ابن مالك الهمداني الوداعي، أبو عائشة الكوفي، ثقة فقيه عابد مخضرم، من الثانية. تقريب 1/ 528، برقم 6598.
- 65- عبيد الله بن أبي حميد الهذلي، متروك الحديث، من السابعة. تقريب 1/ 370، برقم 4285.
- 66- وقد وضع في طريق آخر عند النسائي في سننه (7/ 171، برقم 4232) أنه لقي بعد هذا أبا المليح فسأله، فحدثه به عن نبيشة.
- 67- المعجم الأوسط برقم ۷۱۸۰.
- 68- انظر التقريب ۱/ 519، برقم 6463.
- 69- تقريب 1/ 190، برقم 1680.
- 70- تقريب 1/ 117، برقم 590.
- 71- تقريب 1/ 291، برقم 3142.
- 72- تقريب 1/ 519، برقم 6471.
- 73- تقريب 1/ 391، برقم 4585.
- 74- سلام بن سليمان المزني أبو المنذر القارئ النحوي البصري، صدوق يهتم قرأ على عاصم، من السابعة. تقريب 1/ 261، برقم 2705.
- 75- صدوق له أوهام حجة في القراءة. تقريب 1/ 285، برقم 3054.
- 76- المعرور بن سويد الأسدي أبو أمية الكوفي، ثقة من الثانية. تقريب 1/ 540، برقم 6790.
- 77- عبد الله بن الصامت الغفاري البصري، ثقة من الثالثة. تقريب 1/ 308، برقم 3391.
- 78- المزني، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج جمال الدين بن الزكي (ت742هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ترجمتان 3339 و 6085، تحقيق د. بشار عواد معروف، ط: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى 1400هـ - 1980 م.
- 79- حماد ابن أبي سليمان مسلم الأشعري مولا هم، أبو إسماعيل الكوفي، فقيه صدوق له أوهام، من الخامسة ورمي بالإرجاء. تقريب 1/ 178، برقم 1500.
- 80- الحسن بن الحر بن الحكم الجعفي أو النخعي الكوفي، أبو محمد، ثقة فاضل من الخامسة. تقريب 1/ 159، برقم 1224.
- 81- حماد ابن أبي سليمان مسلم الأشعري مولا هم، أبو إسماعيل الكوفي، فقيه صدوق له أوهام، من الخامسة ورمي بالإرجاء. تقريب 1/ 178، برقم 1500.

- 82 - سليمان بن أبي سليمان القافلاي، بصري، أبو محمد أو أبو الربيع بياع الأقفال، قال ابن عدي: "حدثنا ابن حماد، حدثني عبد الله سمعت أبي يقول: سليمان أبو محمد القافلاي يحدث عن الحسن وابن سيرين ضعيف الحديث... ما أراه إلا ليس بشيء". قال: وقال النسائي فيما أخبرني محمد بن العباس عنه: "سليمان بن أبي سليمان القافلاي متروك الحديث". وقال: "لا أرى بأحاديثه بأسا إذا روى عنه ثقة". انظر الكامل 4/ 246، برقم 739. وقال ابن معين: "ضعيف"، ومرة قال: "لا أعرف سليمان هذا". انظر تاريخه برواية الدوري 4/ 129 و 203. وقال ابن شاهين في تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين 1/ 96، برقم 228: "ضعيف". وضعفه الدارقطني في تعليقاته على المجروحين لابن حبان، انظر 1/ 112، برقم 124. وقال ابن حبان: "يروي عن الأثبات الموضوعات حتى صار لا يثبت به إذا انفرد". انظر المجروحين له 1/ 333، برقم 415. وخلاصة القول أنه ضعيف ضعفا شديدا.
- 83 - هشام بن أبي عبد الله سنبر وزن جعفر، أبو بكر البصري الدستوائي، ثقة ثبت وقد روي بالقدر، من كبار السابعة. تقريب 1/ 573، برقم 7299.
- 84 - قال البخاري في التاريخ الأوسط 2/ 170، برقم 2185: "ضعفه أحمد، منكر الحديث". وقال في الكبير 2/ 288، برقم 2500: "الحسن بن أبي جعفر الجفري البصري، وهو الحسن بن عجلان، منكر الحديث". وقال ابن عدي في الكامل 3/ 133، برقم 44: "سمعت ابن حماد يقول: قال السعدي: الحسن بن أبي جعفر ضعيف واهي الحديث". وقال الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال 1/ 482، برقم 1826: "بصري معروف...، قال الفلاس: صدوق منكر الحديث، وقال ابن المديني: ضعيف، وضعفه أحمد والنسائي، وقال البخاري: منكر الحديث...، وقال ابن معين: ليس بشيء، وهو الحسن بن عجلان". وقال ابن حجر في التقريب 1/ 159، برقم 1222: "ضعيف الحديث مع عبادته وفضله، من السابعة.
- 85 - حدثنا موسى بن هارون، ناقتيبة بن سعيد، نا محمد بن موسى المخزومي، عن يعقوب بن سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة.
- 86 - المعجم الأوسط له 1/ 108، برقم 8081.
- 87 - روايته عند مالك في الموطأ 1/ 108، برقم 15. والبخاري في صحيحه 2/ 13، برقم 935. ومسلم في صحيحه 2/ 583، برقم 852.
- 88 - روايته عند البخاري في صحيحه 7/ 51، برقم 5294. ومسلم في صحيحه 2/ 584، برقم 852.
- 89 - روايته عند مسلم في صحيحه 2/ 584، برقم 852.
- 90 - روايته عند النسائي في سننه 3/ 115، برقم 1431. وأحمد في مسنده 13/ 225، برقم 7823.
- 91 - روايته عند أحمد في مسنده 15/ 112، برقم 9206.
- 92 - روايته عند أحمد في مسنده 16/ 226، برقم 10343.
- 93 - للمزيد من الوضوح، ابحث عن نفس الحديث بكل طرقه وألفاظه.